الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السابعة عشرة | 11 ديسمبر 2024 م | 10 جمادى الآخرة 1446 هـ | الأربعاء | No. 5053

دعا لتطبيق ضريبة الدخل على الشركات المحلية

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو اقتصاد الكويت 2.6% في 2025

اعتماد ضريبتي القيمة المضافة والسلع الانتقائية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي

الاقتصاد الكويتي لا يزال في حالة ركود بسبب تخفيضات إنتاج "أوبك+" رغم التعافي في القطاع غير النفطي وتباطؤ التضخم

توقع الصندوق أن يرتفع العجز المالي في الموازنة إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024 / 2025

●●●●

الاعتماد الكبير على النفط يؤكد الحاجة إلى جهود التنويع المستدامة وضرورة احتواء فاتورة الأجور والتخلص التدريجي من دعم الطاقة والمياه

مصافي البترول

ضبط الأوضاع المالية في الأمد المتوسط لتعزيز الاستدامة والعدالة بين الأجيال واتباع نهج متوازن يرتكز على ترشيد الإنفاق

●●●●

تعزيز التخطيط للميزانية وسن قانون التمويل والسيولة على وجه السرعة لتسهيل التمويل المالي المنظم

أكد صندوق النقد الدولي أن اقتصاد الكويت لا يزال في حالة ركود بسبب تخفيضات إنتاج "أوبك+"، رغم التعافي في القطاع غير النفطي، وتباطؤ التضخم، لافتا إلى أن الاعتماد الكبير على النفط يؤكد الحاجة إلى جهود التنويع المستدامة، وطالب بضبط الأوضاع المالية واتباع نهج متوازن يرتكز على ترشيد الإنفاق وتعزيز التخطيط للميزانية، وسن قانون التمويل والسيولة على وجه السرعة، مشددا على أهمية احتواء فاتورة الأجور والتخلص التدريجي من دعم الطاقة والمياه.

وفيما يلي تفاصيل ماورد في التقرير وتوقعات صندوق النقد الدولي:

انكماش اقتصاد الكويت

توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش اقتصاد الكويت بنسبة 2.8 في المئة في عام 2024 بسبب تخفيضات الإنتاج الإضافية التي تفرضها «أوبك+»، ثم ينمو 2.6 في المئة في عام 2025 مع تخفيف المنظمة قيود الإنتاج.

وبحسب «فوربس»، من المقرر أن يستمر التعافي الناشئ للقطاع غير النفطي في عام 2024 جنبًا إلى جنب مع زيادة نمو الائتمان الحقيقي، مع توسع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 2 في المئة على الرغم من ضبط الأوضاع المالية.

ويتوقع الصندوق أن يستمر التضخم في الاعتدال إلى 3 في المئة في عام 2024 مع تبدد ضغوط الطلب الزائد وانخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة، وأن يتراجع فائض الحساب الجاري إلى 27.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 مع انخفاض أسعار النفط والإنتاج ما يؤدي إلى تقليص الفائض التجاري.

توقعات صندوق النقد

كما توقع الصندوق أن يرتفع العجز المالي في الموازنة إلى 6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024 / 2025 إذ يعوض انخفاض عائدات النفط التأثير الإيجابي لترشيد الإنفاق.

صندوق النقد الدولي

وأكدت بعثة تقييم دولي من الصندوق عن الكويت، أنه بدأت القطاعات غير النفطية في التعافي، فيما ظهر اعتدال في التضخم مع وجود احتياطيات مالية كبيرة توفر تأمينا ضد التحديات المالية، ومع ذلك فإن الاعتماد الكبير على النفط يؤكد الحاجة إلى جهود التنويع المستدامة، وفق تقييم لصندوق النقد الدولي صادر اليوم، مرحبة بتركيز السلطات على الانتقال إلى اقتصاد أكثر ديناميكية وتنوعًا مع الحاجة إلى إصلاحات مالية وبنيوية.

وأشار خبراء صندوق النقد الدولي للحاجة إلى ضبط الأوضاع المالية في الأمد المتوسط لتعزيز الاستدامة المالية والعدالة بين الأجيال، داعين إلى اتباع نهج متوازن يرتكز على ترشيد الإنفاق الجاري وجمع الإيرادات غير النفطية، مع زيادة الاستثمار في البنية الأساسية.

توسيع تطبيق الضريبة

ودعا الصندوق إلى توسيع تطبيق ضريبة دخل الشركات لتشمل جميع الشركات المحلية الكبرى واعتماد ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وشددوا على أهمية احتواء فاتورة الأجور والتخلص التدريجي من دعم الطاقة والمياه، مع حماية الفئات الضعيفة، وداعين إلى تنفيذ إطار مالي متوسط الأجل لتعزيز التخطيط للميزانية وتنفيذها والجهود الرامية إلى سن قانون التمويل والسيولة على وجه السرعة لتسهيل التمويل المالي المنظم.وأوصى خبراء البنك الدولي باستبدال الضمان غير المحدود على الودائع المصرفية بإطار تأمين محدود للودائع للتخفيف من المخاطر، مشيرين إلى أن التخلص التدريجي من حدود أسعار الإقراض المصرفي يمكن أن يساعد في دعم كفاءة توقع المخاطر.

وبصورة عامة ذكر تقرير الصندوق أن اقتصاد الكويت لا يزال في حالة ركود بسبب تخفيضات إنتاج أوبك+، رغم التعافي في القطاع غير النفطي، وتباطؤ التضخم.

لتكون أول شركة طيران في الشرق الأوسط تستخدمها

"الكويتية" تتسلم أول طائرة إيرباص من طراز A330-900

توفر خيارات متنوعة وكفاءة اقتصادية تشغيلية عالية لخدمة أسواق مختلفة

تضم الطائرة ثلاث درجات مريحة و32 مقعدا بدرجة رجال الأعمال و21 في "الممتازة" و225 بـ "الاقتصادية"

تسلمت الخطوط الجوية الكويتية، الناقل الوطني لدولة الكويت، أول طائرة من طراز إيرباص A330-900، لتكون بذلك أول شركة طيران في الشرق الأوسط تشغل هذه الطائرة. وتمثل عملية التسليم هذه خطوة أساسية في استراتيجية التحول للخطوط الجوية الكويتية، والتي تتضمن تعزيز أسطولها لدفع عجلة النمو في المستقبل. والجدير بالذكر أن الناقلة الوطنية تشغل أسطولاً من أربع طائرات من طراز إيرباص A330-800.

تضم طائرة A330-900 التابعة للخطوط الجوية الكويتية ثلاث درجات حديثة ومريحة من 278 مقعداً، 32 مقعداً في درجة الأعمال، و21 مقعداً في الدرجة الاقتصادية الممتازة و225 مقعداً في الدرجة الاقتصادية.

سيستمتع ركاب الخطوط الجوية الكويتية بمقصورة Airspace الحائزة على جوائز عدة، والمصممة لتوفر أجواء أكثر هدوءاً ورحابة وراحة. كما سيحظى الركاب بفرصة تجربة أحدث جيل من وسائل الترفيه خلال رحلتهم. وتوفر طائرة إيرباص A330neo خيارات متنوعة وكفاءة اقتصادية تشغيلية عالية لخدمة أسواق مختلفة مع توفير أحدث التقنيات في المقصورة الداخلية الموروثة من طراز A350.

تُشغل الخطوط الجوية الكويتية حالياً أسطولاً من 9 طائرات إيرباص طراز A320neo و4 طائرات طراز A330-800. ونظراً للتشابه التشغيلي بين طائرات A320 وA330، سيكون إدخال طائرة A330-900 سلساً، مما يتيح لشركة الطيران استخدام الفريق ذاته من الطيارين والمهندسين، وبالتالي تحقيق أعلى مستويات الكفاءة الفنية والتشغيلية. وتتماشى الخطط التوسعية مع طائرة A330neo مع أهداف الاستدامة لشركة الطيران من خلال خفض استهلاك الوقود والانبعاثات الكربونية بشكل كبير.

انضمت الى أسطول الطائرات في الخطوط الجوية الكويتية

والجدير بالذكر أن طائرة A330-900 قادرة على التحليق لمسافة 7200 ميل بحري/13330 كيلومتراً دون توقف. وكما هو الحال مع جميع طائرات إيرباص، تتمتع طائرة A330neo بالقدرة على العمل بنسبة تصل إلى 50% باستخدام وقود الطيران المستدام. ومن المقرر أن يرتفع هذا الرقم إلى 100% بحلول عام 2030.في نهاية شهر نوفمبر، سجلت عائلة A330 من إيرباص 1،805 طلبية مؤكدة من أكثر من 130 عميلاً حول العالم، مع وجود 1،469 طائرة في الخدمة على مسارات طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى حول العالم.

أظهرتها إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بالوزارة

"العدل": تداول 489 عقارا بقيمة 333 مليون دينار في نوفمبر الماضي

وزارة العدل الكويتية

أظهرت إحصائية إدارة التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل أمس الأول الاثنين التداول على عقود 489 عقارا في البلاد بقيمة إجمالية بلغت 333 مليون دينار كويتي (نحو مليار دولار أمريكي) خلال شهر نوفمبر الماضي.

وأوضحت الإحصائية المنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة أن عقود العقار الخاص جاءت بالصدارة ب 362 عقارا بقيمة 143ر5 مليون دينار (نحو 473ر5 مليون دولار) ثم العقار الاستثماري ب 114 عقارا بقيمة 116ر4 مليون دينارنحو 384 مليون دولاروذكرت أن تداولات العقود العقارية للقطاع التجاري بلغت ثلاثة عقارات بقيمة 62 مليون دينار (نحو 204 ملايين دولار) إضافة إلى تسجيل سبعة عقود بالعقار الحرفي بقيمة 8ر6 مليون دينار (نحو 28 مليون دولار) وثلاثة عقود لعقارات في الشريط الساحلي بقيمة 2ر5 مليون دينارنحو 8 ملايين دولاروعن توزيع تداولات العقود العقارية على المحافظات أظهرت الاحصائية أن محافظة الأحمدي جاءت بالمركز الأول بعدد العقود المسجلة بواقع 205 عقود تلتها محافظة حولي ب 93 عقدا ثم محافظة العاصمة ب 62 عقدا ثم الفروانية ب 58 عقدا ثم الجهراء ب 35 عقدا وأخيرا (مبارك الكبير) ب 33 عقدا.